الأنباء
الاحد 24 ابريل 2011

السلة الاقتصادية

qualitykw60@hotmail.com
بقلم: د.وليد عبدالوهاب الحداد

عهد جديد لتوزيع الثروة من خلال المال العام (1 ـ 2)

في حلقة إذاعية مميزة في برنامج «تحديات»، طرح عليّ الأستاذ طارق الفرحان المعد المبدع للبرنامج سؤالاً يقول: هل يجب أن نعيد تفكيرنا ككويتيين في الاستفادة من المال العام؟ هل لا زالت لدينا فرصة لتكوين الثروة من خلال المال العام؟ وهو سؤال ذكي جدا وينم عن قراءة اقتصادية ومتابعة لوضع المجتمع الكويتي، والجواب أن المجتمع الكويتي بعد الثروة النفطية اعتمد على عدة أمور لتوزيع الثروة وهي تثمين البيوت القديمة للكويتيين لإخراجهم من مناطقهم القديمة في العاصمة وغيرها لتشجيعهم على السكن في الضواحي الجديدة ولإعطائهم فرصة للاستفادة من أموال التثمين، والأمر الثاني كان من خلال الوظيفة العامة، إذ تم اعتماد تعيين الكويتيين في الحكومة بدون إعداد وتأهيل وبدون حاجة حقيقية لهم في المؤسسات الحكومية.

والمراقب يرى أن السياسة الأولى انتهت وعهد التثمين لغير الحاجة ذهب وولى إلى غير رجعة، أما التعيين في الوظائف العامة وبدون تأهيل أو خطة قوى عاملة أو حاجات وظيفية حقيقية فما زال مستمرا وأيضا برز موضوع جديد وهو الكوادر وهو الحصول على رواتب عالية جدا تتخطى القطاع الخاص وغيره بدون إنتاجية تذكر أو إضافة للعمل الحكومي، وهذا بالطبع شكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة وأيضا ضياع الفرص أمام الأجيال القادمة للتوظف في الحكومة بسبب تضخم الباب الأول، وترك العمل في القطاع الخاص، وخلق قيما استهلاكية وكسلا وعدم إنتاج وتحمل مسؤولية للعمالة الكويتية.

الأمر الثالث الذي كان متبع لتوزيع الثروة هو اعتماد مبدأ الاحتكار الاقتصادي ومبدأ منع دخول الشركات الأجنبية إلا من خلال وكيل وفرض ضريبة 50٪ عليها في حالة دخولها مفردة، وهذا التقوقع الاقتصادي ومنع الخبرات الأجنبية من المشاركة في بناء الاقتصاد الكويتي، ومبدأ الاحتكار بحيث يكون الوكيل هو الوحيد أضر إضرارا بالغا بالاقتصاد الكويتي من عدة نواحي، أنه ركز الثروة في يد فئة محدودة في المجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ساعد على ارتفاع الأسعار والجودة انخفضت إلى أدنى الحدود بسبب الاحتكار وعدم المنافسة، فبعض السلع في الكويت تراها أقل جودة وبسعر أعلى من مثيلاتها في دول مجاورة بنسبة 50٪.

كما منع الخبرات والشركات الأجنبية من الدخول في الاقتصاد وأنهى دور الكويت كمركز مالي وإداري عالمي، كما أن الحكومة في ذلك الوقت عندما فرضت الاحتكار والسياج الاقتصادي لمنع دخول الآخرين لم تفرض على هذه الفئة المشاركة في دعم المجتمع والميزانية العامة فلا توجد ضرائب على القطاع الخاص، ولم يساهم القطاع الخاص في حل مشكلة العمالة الكويتية ومساهماته الاجتماعية محدودة جدا.

الرؤية الجديدة لتكوين الثروة:

أهم الاتجاهات للرؤية الجديدة هي القدرة على خلق وضع إنتاجي، فالثروة تأتي من خلال العمل والإنتاج:

ـ الوظيفة العامة هي عبارة عن مجموعة من الواجبات والمسؤوليات، وبنظام وصف وتقييم الوظائف وعلى أساسها يتم تحديد الأجر، ولا مانع ألا يكون سقف للأجر ولكن مقابل إنتاج وقيمة مضافة للوظيفة العامة، بالإضافة إلى أن رؤيتنا لتوزيع الثروة من خلال الوظيفة العامة شيء يجب أن ينتهي، وأن يكون لدينا قانون جديد في الخدمة المدنية يعزز من هذه الرؤية ويضع قواعد جديدة للعمل الحكومي أهمها التخطيط الاستراتيجي، وأنظمة قيادة ذات قواعد تعيين وتقييم موضوعية مرتبطة بتحقيق الأهداف والإنجاز والجدارة، تعزيز أنظمة الجودة في القطاع الحكومي، تعزيز عملية تخطيط القوى العاملة، اعتماد أنظمة تقييم وتوصيف الوظائف، اعتماد مبدأ الحوافز وتشجيع المبادرة والإبداع والتميز وغيرها من الأنظمة الإدارية الأساسية.

ـ إعادة هيكلة القطاع الخاص، بحيث يقضي على الاحتكار وفتح الباب للمنافسة ولإعطاء الفرص للجميع واستفادة القطاع الخاص من الإنفاق الحكومي يكون من خلال العلاقة المتبادلة للمصالح Value Added Relation من خلال أولا تعيين الكويتيين، وثانيا الالتزام بأنظمة الجودة والمقاييس العالمية، وثالثا المساهمة بالميزانية العامة، ورابعا المساهمة بالمشاريع الاجتماعية.

ـ تعديل تركيبة قطاع العمالة في الاقتصاد الكويتي، يتيح للعاملين الكويتيين تكوين الثروة من خلال الوظائف، ففرض نسب العمالة الكويتية على القطاع الخاص والمشاريع الحكومية الكبيرة يجعل العمالة الكويتية عملة نادرة ومطلوبة في الاقتصاد، ومن المهم جدا القضاء على الفساد في هذا القطاع بالأخص في المؤسسات الحكومية واعتماد مبدأ الشفافية واعتبار أن تعديل هيكلية العمالة مبدأ قومي لا يتزحزح وإن يدير مثل هذه المؤسسات أفراد ذوي كفاءة ونزاهة معروفة على مستوى البلد.

الاقتصاد الكويتي يفقد أحد أعمدته بوفاة ناصر الخرافي

فقدت الكويت أحد رجالات الاقتصاد الكويتي المتميزين، فقد ارتبط اسم ناصر الخرافي بالنجاح والجودة والقدرة على الإنجاز والقدرة على العالمية وتبني الاقتصاد العربي والإسلامي والتصدي لليهود والمغتصبين فرحمة الله عليه رحمة واسعة، إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى، وخالص العزاء لآل الخرافي والبنوان والغانم الكرام.

(يتبع)

الواردات تأثرت بشكل مؤقت

«الوطني»: صادرات الخليج لليابان لم تتأثر بتداعيات الزلزال

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية الأخيرة ان تداعيات الزلزال والتسونامي اللذين ضربا اليابان في 11 مارس الماضي، واللذين عصفا بثالث أكبر اقتصاد في العالم لاتزال قيد التقييم.

واستعرض «الوطني» تأثير تداعيات هذه الكارثة الطبيعية على دول الخليج، من حيث التأثير على الطلب على النفط وأسعاره، وبرامج الطاقة النووية، وخطوط التصنيع والإنتاج، والين الياباني، والتأثير الذي سيترتب نتيجة ذلك على ميزان التجارة بين دول الخليج واليابان، التي تعد أحد أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي.

صادرات دول الخليج إلى اليابان

أشار «الوطني» إلى أن صندوق النقد الدولي يفيد بأن خمس دول خليجية من أصل ست كانت ضمن الدول الخمس عشرة التي تتصدر قائمة المصدرين إلى اليابان (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول).

وبحسب منظمة الأونكتاد، فإن 17٪ من صادرات دول الخليج تذهب إلى اليابان، أي بما يشكل 10٪ تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وتتصدر الإمارات الدول الخليجية من حيث حجم الصادرات إلى اليابان، إذ تمثل صادراتها 36٪ من إجمالي صادرات دول الخليج مجتمعة إلى اليابان، تليها السعودية بحصة 30٪، لكن اليابان تستحوذ على 40٪ من إجمالي الصادرات القطرية، أي ما يشكل 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي القطري، ما يجعل قطر الدولة الأكثر اعتمادا بين دول الخليج على هذه الصادرات.

وأضاف «الوطني» ان الزلزال قد ألحق أضرارا جسيمة ببعض محطات الطاقة النووية في اليابان، وفضلا عن المخاوف المتعلقة بالتلوث الإشعاعي، يسود القلق بشأن تأثير ذلك على تزود البلاد بالطاقة النووية. ويشار إلى أن أزمة النفط التي حدثت في سبعينيات القرن الماضي كانت لها ترددات هائلة على الاقتصاد الياباني، وبحسب معهد الطاقة التطبيقية، فقد كان النفط يشكل 80٪ من إجمالي الطاقة التي كانت اليابان تتزود بها آنذاك. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت اليابان على تطوير الطاقة النووية كأولوية في سياساتها لضمان أمن الطاقة، وبذلك انخفض اعتمادها على النفط.

ونجحت في خفض اعتمادها على النفط في استهلاكها للطاقة إلى 47٪ في العام 2006، وعلى مر الأعوام، كانت الواردات اليابانية من النفط في تناقص. وتراجع مجموع الصادرات العالمية (برميل/ عام) من النفط إلى اليابان بنسبة 25٪ ما بين عامي 1995 و2009. وخلال الفترة نفسها، انخفضت الصادرات النفطية من دول الخليج إلى اليابان بنسبة ملحوظة بلغت 19٪.

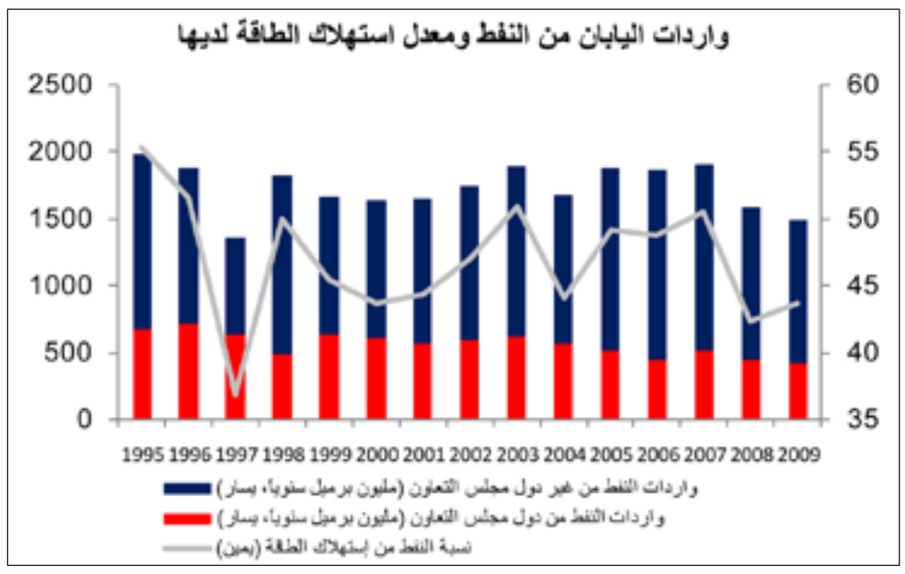

استرجاع أصول يابانية من الخارج لإعادة البناء انعكس على قيمة الين

وبالنظر إلى الاعتماد المتزايد لليابان على الطاقة النووية في مجال استهلاك الطاقة، رأى «الوطني» ان التراجع المحتمل في الطاقة النووية سيفتح المجال أمام الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة، ومنها النفط والغاز. وفي المدى المتوسط، قد يزيد ذلك الطلب على النفط والغاز ويضغط على الأسعار للارتفاع. لكن ردة الفعل الأولية على الزلزال أدت الى تراجع أسعار النفط، إذ تصاعدت المخاوف من تباطؤ النشاط الاقتصادي وتوقفه. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الاستعاضة بالغاز عن بعض الطاقة المفقودة، علما أن الغاز متوافر بشكل كبير.

وأشار «الوطني» إلى أن دول الخليج ستستفيد ليس فقط من ارتفاع أسعار النفط المحتمل، بل أيضا من الزيادة في الطلب الفعلي على هذه السلعة. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن النفط والغاز، تاريخيا، شكلا 99٪ من مجموع صادرات دول الخليج إلى اليابان، وقد استوردت اليابان ما قيمته 92 مليار دولار من النفط في العام 2009، 72٪ منها من دول الخليج.

يشار إلى أن كل ارتفاع بنسبة 1٪ في الطلب الياباني على النفط، تكسب الصادرات النفطية الخليجية حوالي مليار دولار سنويا، أي ما يشكل 0,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

واردات دول الخليج من اليابان

من جهة ثانية، لاحظ «الوطني» أن اليابان ساهمت بما نسبته 7٪ من إجمالي الواردات الخليجية في العام 2009. ومجددا، كانت الإمارات الشريك الخليجي الأكبر في التعاملات التجارية مع اليابان باستيرادها نحو 36٪ من الواردات الخليجية من اليابان. لكن رغم ذلك، لا تتعدى هذه الواردات 5٪ من إجمالي الواردات الإماراتية من العالم. وفي المقابل، تعتبر عمان الدولة الأكثر اعتمادا خليجيا على السلع اليابانية التي تشكل 12٪ من مجموع وارداتها.

أما بالسبة للتعاملات التجارية اليابانية مع العالم، فقد استحوذت الصادرات اليابانية في العام 2009 على حصة 5٪ من إجمالي الصادرات العالمية. وفيما تقدر مصادر مختلفة أن المناطق التي تعرضت للزلزال تساهم بما نسبته 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي لليابان، إلا أن التأثير الكامل للزلزال على قدرة اليابان التصنيعية والإنتاجية بعد هذه الكارثة لم يتم تقييمه بعد، رغم الإعلان عن بعض الاضطرابات في الانتاج في مختلف أنحاء العالم، لاسيما في قطاعي السيارات والإلكترونيات. فاليابان تنتج أيضا قطعا تستخدم في الإنتاج في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة والصين، ما قد يسبب تعطيلا في سير العمل أو ارتفاعا في الأسعار، أو كلا الأمرين.

وأشار «الوطني» إلى أن السلع المصنعة تشكل 84٪ من مجموع واردات دول الخليج من اليابان. وفي الواقع، فإن 47٪ من هذه الواردات تصنف «مركبات أرضية». وإذا توقفت خطوط التصنيع وسلاسل التزويد لوقت ما، فإن السلع اليابانية قد تتعرض لبعض الضغوط، لاسيما أن معظم السلع اليابانية المستوردة ليست سلعا أساسية والبدائل عنها متوافرة.

انخفاض قيمة الين

ولاحظ «الوطني» انه أعقب الزلزال استرجاع أصول من الخارج لتمويل إعادة البناء أو لاستبدال أصول تبددت، ما أدى إلى رفع سعر صرف العملة اليابانية، ووضع بالتالي خطرا آخر على استعادة الانتعاش الاقتصادي في هذه الدولة التي حلت بها المأساة، لكن التدخل الأخير لليابان وباقي مجموعة الدول الصناعية السبع لمنع ارتفاع الين أثبت نجاحه حتى الآن.

وبدأ التدخل الياباني ـ الأوروبي في 18 مارس، ومنذ ذلك التاريخ، تراجع الين بنسبة 3٪ مقابل الدولار.

لكن حتى الآن، كان التأثير ضئيلا جدا، ولايزال سعر صرف الين أعلى من متوسطه للعام 2010 (دولار أميركي = 88 ينا)، ومتى زال تأثير استعادة الأصول من الخارج، تتوقع الأسواق أن يتراجع الين أكثر، وإذا استمر ذلك التراجع المحتمل، فإنه سيجعل السلع اليابانية أرخص في الخارج.

من ناحية أخرى، يجب ألا تتأثر صادرات دول الخليج بانخفاض قيمة الين، إذ انها بمعظمها سلع طاقة أساسية، لكن يشار إلى أن ارتفاع أسعار النفط واحتمال توقف التصنيع قد فاقم مخاطر التضخم التصاعدية في العالم.

وتوقع «الوطني» أن تتأثر الواردات الخليجية من اليابان على نحو طفيف ومؤقت، وبالنسبة للنفط، فمن شأن الاضطرابات في الطاقة النووية اليابانية في المدى القصير أن تزيد الضغوط لارتفاع أسعار النفط، أما التداعيات في المدى البعيد، فستنتظر الدروس والعبر المستفادة من كارثة فوكوشيما.

صادرات دول الخليج إلى اليابان في 2009

القيمة	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة من إجمالي الصادرات الخليجية	نسبة من إجمالي صادرات البلد
مليون دولار	٪	٪	٪
البحرين	700	4	1	6
الكويت	8,900	8	11	18
عمان	3,700	8	5	13
قطر	14,900	15	18	40
السعودية	24,000	7	30	13
الإمارات	29,000	13	36	17
الخليج	82,000	9	100	17

المصدر: الأونكتاد

واردات دول مجلس التعاون من اليابان في 2009

القيمة	نسبة من إجمالي الواردات الخليجية	نسبة من إجمالي واردات البلد	نسبة من إجمالي السيارات المستوردة
مليون دولار	٪	٪	٪
البحرين	600	3	6	40
الكويت	1,300	6	7	28
عمان	2,200	10	12	55
قطر	2,300	11	10	34
السعودية	7,200	34	8	32
الإمارات	7,800	36	5	33
الخليج	21,400	100	7	35

المصدر: الأونكتاد

وجود 1,6 مليون مركبة وبدعم تكنولوجي كوري

«الدولية للمشاريع الصناعية» تتوقع انتشار المواقف الرأسية الآلية في شوارع الكويت

توقع رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة الدولية للمشاريع الصناعية صلاح الموسى أن تشهد الكويت ودول المنطقة إقبالا على الحلول التكنولوجية المتطورة المتخصصة في مجالات النقل وحل مشاكل الاختناقات المرورية نتيجة وجود نحو 1,6 مليون مركبة في شوارع الكويت.

جاء ذلك في مؤتمر صحافي نظمته المجموعة بمناسبة توقيع اتفاقية وكالة حصرية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا مع شركة كيونغ دونغ الكورية العالمية لأنظمة مواقف السيارات الآلية الراسية الذكية Kyung Dong T & P Co, Ltd وذلك بعد عام من المفاوضات والزيارات المتبادلة.

وأوضح الموسى، خلال المؤتمر الذي حضره عدد كبير من مسؤولي الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال، أن الاتفاقية ستمكن المجموعة من تقديم حلول تكنولوجيه جديدة على الأسواق العربية في مجال مواقف السيارات تساهم في حل المشاكل الصعبة التي تواجه معظم الدول، خصوصا في المدن والمناطق التجارية شديدة الازدحام نتيجة لعدم توافر مساحات الأراضي اللازمة لانجاز التوسع الأفقي لمواقف السيارات.

وشدد على أهمية تلك الخطوة التي تأتي لمواكبة متطلبات أسواق الشرق الاوسط من تلك الخدمة بالغة الأهمية، لاسيما مع التزايد المستثمر في أعداد السيارات في الكويت و15 دولة عربية تغطيها الاتفاقية، ولاسيما في مناطق العاصمة مع انشاء العديد من الابراج الشاهقة التي تتطلب حلولا متطورة للتعامل مع أزمة توفير المواقف فيها.

من جهته، قال مدير التسويق لشركة كيونغ دونغ الكورية ليو مان ان الشركة تقدم حلولا متنوعة وعملية وفق أحدث الطرق العلمية لتوفير مواقف السيارات في اصغر مساحة وبما يسهم في حل مشكلة يعاني منها سكان الكرة الارضية البالغ عددهم ما يزيد عن 6 مليارات نسمة، مؤكدا اعتزاز شركته للتعاون مع «الدولية للمشاريع الصناعية» في توفير تلك الحلول في دول المنطقة.

بدوره، قدم مدير عام المجموعة الدولية للمشاريع الصناعية كامل عيد فرحات شرحا فنيا وأشار الى أنواع المواقف الذكية التي ابتكرتها الشركة كالمواقف المتحركة والدائرية الرأسية إضافة الى المواقف الميكانيكية التي تسمح بركن عدد مضاعف من السيارات بخاصية سرعة استدعاء السيارة باستخدام المحركات الميكانيكية وليس الهيدروليك، إضافة الى توافر وسائل حماية ككاميرات المراقبة ووسائل إطفاء الحريق.

وأضاف أن المجموعة الدولية للمشاريع الصناعية كوكيل حصري لشركة كيونغ دونغ الكورية تقوم بتكوين شبكة موزعين على مستوى الوطن العربي معربا عن نية الشركة في التوسع حتى تشمل تركيا أيضا، مشيرا الى أن المجموعة حرصت على الاتفاق مع شركة كيونغ دونغ الكورية لكونها واحدة من الشركات العالمية القليلة المتخصصة في هذا المجال ولما لها من خبرة طويلة تمتد إلى نحو 25 عاما في استخدام مواقف السيارات الرأسية التي تستخدم اقل مساحة ممكنة لاصطفاف السيارات.

وأوضح ان حلول الشركة الكورية تقوم على استخدام مساحة كافية لصف سيارتين في صف حتى 15 سيارة بشكل رأسي حيث تعتمد تلك الأنظمة على استخدام أسلوب تشكيل الحديد والمحركات الكهربائية كمصدر للطاقة الصديقة للبيئة فضلا عن إمكانات التصميم والتعديل للتصميم بما يتناسب مع حجم وطول وارتفاع وعرض ووزن السيارة والمساحة المخصصة بفئات مختلفة.

جانب من المؤتمر الصحافي

«الأولى للوساطة»: تحسن نتائج الأسهم التشغيلية رفع ثقة السوق

قالت الشركة «الأولى للوساطة» المالية في تقريرها الأسبوعي، ان جلسة واحدة خلال تداولات الأسبوع الماضي سجلت تراجعا للأداء مقابل ارتفاع بقية جلسات الأسبوع، معللة السبب في ذلك إلى تحسن نتائج البنوك الذي عزز ولو نسبيا معنويات المستثمرين، مع تنامي شهيتهم للأصول الورقية التي تنطوي على عوائد أعلى.

وأشار إلى أن البنوك لم تخالف العادة، فجاءت أول المعلنين عن أرباحها الفصلية، بمعدلات ربحية شبه ثابتة مقابل تطور محدود في أدائها، ورغم ذلك كان التركيز في غالبية التداولات على الأسهم الرأسمالية الكبرى ذات القيمة العالية، وفي مقدمتها البنوك، والتي واصلت ارتفاعاتها بفضل ثقة المستثمرين بأدائها المستقبلي.

وأفاد بأن تحرك المحفظة الحكومية الذي بدا في التوسع أكثر مقارنة بالأسابيع الماضية على اسهم البنوك والأسهم التشغيلية عامة ساهم من ناحيته في تدعيم الحركة الموجبة للسوق، خصوصا مع عودة تداول نحو 90 ٪ من الشركات المدرجة، وهو الاعتبار الذي قاد السوق إلى الارتفاع. ورغم ذلك هناك بعض القلق في الخلفية لدى المستثمرين لاسيما فيما يتعلق بالأوضاع السياسية في المنطقة، حيث جرت في الفترة الأخيرة بعض التعديلات في النظرة الاستثمارية التي ينبغي ان ترافق هذه الأوضاع بان يكون التركيز في الأسواق على نتائج الشركات الجيدة. وأضاف انه رغم الحالة التي يمكن وصفها بالايجابية مقارنة بالتعاملات السابقة منذ بداية العام يتضح ان الحذر لم يفارق تعاملات المستثمرين فيما يتعلق ببعض الأسهم، مخافة مرورها عليهم دون وعي في مرحلة جني الأرباح السريع المعتادة في هذه الحالات عرضها. ولفت إلى ان وفاة احد أعمدة السوق لم تكن المتغير الوحيد في السوق خلال الفترة الماضية، حيث تزايدت قناعة المستثمرين أكثر بالتحرك الرقابي تجاه تنظيف المخالفات ومعاقبة أصحابها، حيث صدرت قرارات بعزل أكثر من مسؤول في شركة استثمار، لقيامها بمخالفات كما يعتقد بنك الكويت المركزي، وهو الوقت الذي سبقه بداية المرحلة الانتقالية التي تمهد لشطب الشركات الموقوفة، واتخاذ اجراءات واضحة تجاه الشركات غير القادرة على البقاء، حيث تردد على لسان وزير التجارة والصناعة أخيرا الموافقة على تصفية 10 شركات استثمار حتى الآن لمخالفتها قانون الشركات.

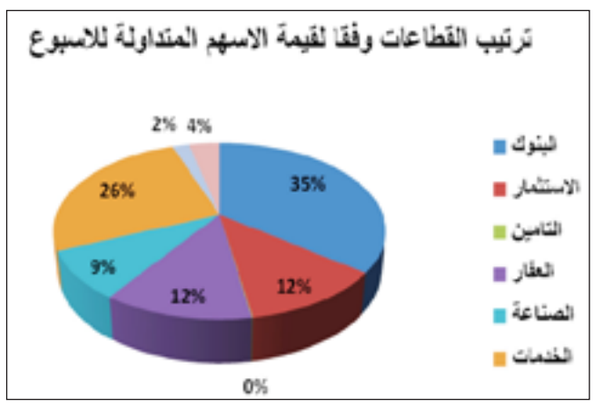

عودة 90٪ من الشركات للتداول وراء ارتفاع الأداء خلال الأسبوع الماضي

«الجودة»: أرباح البنوك تقود السوق للانتعاش من جديد

قال التقرير الاسبوعي لمركز الجودة للاستشارات ان سوق الكويت للأوراق المالية واصل مكاسبه وارتفع 53 نقطة ليصل المؤشر السعري إلى 6442 نقطة.

وارتفع المؤشر الوزني الأكثر تمثيلا للشركات التشغيلية 6,67 نقاط ليصل إلى 460,38 نقطة، كما ارتفعت المؤشرات الأخرى فالأسهم المتداولة بلغت 781 ألف سهم، ووصلت السيولة إلى 30 مليون دينار في اليوم.

وعلى مستوى القطاعات، عاد قطاع البنوك ليحتل المركز الأول من حيث التداول على مستوى القطاعات وبقيمة 53 مليون دينار الأسبوع الماضي، وذلك على خلفية الإعلانات الإيجابية الفصلية للبنوك، حيث أعلن «الوطني» عن زيادة بقيمة 6٪، وأرباح فصلية 80 مليون دينار.

وحقق «الأهلي المتحد» زيادة بـ 38٪ وبقيمة 8 ملايين دينار، وبنك بوبيان وبنك الخليج.

ونتيجة لارتفاع حجم المخصصات المالية للبنوك ودورها المتوقع في عملية التنمية اتجه المتداولون الى قطاع البنوك لبناء مراكز استثمارية.

وجاء قطاع الخدمات ثانيا في التداول وبقيمة 39 مليون دينار أمام رجوع زين لسيطرتها على الشركات الأكثر تداولا من حيث القيمة وبقيمة 17 مليون دينار، وإعلان زين السعودية تخفيض خسائرها إلى 20٪ وبتفاؤل أمام تحقيق نتائج جيدة عام 2011.

واشار التقرير الى ان الأنظار مازالت تتجه إلى التشكيل الحكومي المرتقب وانتظار الشخصيات التي ستتولى الحقيبة الاقتصادية والتي سيكون لها بالغ الأثر على تطبيق القوانين والاتجاهات الحكومية إذ تعيش الكويت فرصة تاريخية أمام ارتفاع أسعار النفط لتصل الى 115 دولارا للبرميل.

وتوقع التقرير استمرار السوق في الانتعاش بالنظر الى الهدوء الذي تشهده الساحة السياسية ومع استمرار انتعاش الأسواق العالمية وأسعار النفط.